**جامعة محمد بوضياف -المسيلة-**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر**

 **تنظم الملتقى العلمي الدولي حول:**

**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 – 16 نوفمبر 2011**

**مداخلة بعنوان: إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**

|  |  |
| --- | --- |
| **اللقب: تــرير** **الاسم: عــلي****الدرجة العلمية: ماجستير****التخصص: محاسبة وتدقيق****المؤسسة التابع لها: جامعة سعد دحلب- البليدة.****الهاتف:0551-75-62-73** **البريد الالكتروني:** terir.ali@gmail.com | **اللقب: درحمون** **الاسم: هــلال****الدرجة العلمية: دكتورة****التخصص: علوم اقتصادية****المؤسسة التابع لها: جامعة سعد دحلب- البليدة.****الهاتف:0552-08-25-86** **البريد الالكتروني:** drahilal@yahoo.fr |
| عنوان المداخلة: **إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**محور البحث: المحور رقم 2 الوسائل المتطلبة لعرض المداخلة:* **جهاز إعلام آلي.**
* **وسيلة العرض بالإضاءة**

لغة المداخلة: اللغة العربية |

**المــــلخص*:***

 لقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة نظرا لتفاقم المشاكل، فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة في السابق وبالتالي سارعت بالقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية ليتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي . إن هذه الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى اضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل في الجزائر، وساهمت في تفاقم البطالة خاصة خلال التسعينات، حيث اضطرت المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى القيام بتسريح جماعي للعمــــال، (تم تسريح أكثر من 500.000 عامل وغلق أكثر من 1.000 مؤسسة عمومية بين سنتي 1998-1994)، لكن الشيء الملفت للانتباه أن البطالة في الجزائر سجلت تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه، فبعدما كانت تقارب %30 في نهاية التسعينات فهي تمثل الآن (سنة2011) حوالي 9,9 %حسب تقديرات صندوق النقد الدولي FMI[[1]](#endnote-2)، وهو الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خاصة في مطلع الألفية الثالثة؟.

**ملخص باللغة الانجليزية:**

 It was the Algerian economy in the second half of the eighties to an economic crisis after the free fall of oil prices, and has appeared so many imbalances as a result of the state's reliance on a single element in the export, dropped development activity and reduced state revenues, and I knew that unemployment levels are high and failed most of the public institutions in the creation of positionsnew work because of worsening problems, it became necessary to the authorities concerned to reconsider in the pattern of governance and policies in the past and therefore hastened to carry out economic reforms, was forced to change the style of the conduct of economic institutions to cope with the new data supported the market economy, and entered it in Algeria programs of structural reforms with the International Monetary Fund. These economic reforms have led to major turmoil in the general map to fill in Algeria, contributed to the worsening unemployment, especially during the nineties, which forced public institutions of economic to carry out the demobilization of a collective of workers, (the demobilization of more than 500.000 workers and the closure of more than 1.000 public institution between 1998 -1994), but the interesting thing about the attention that unemployment in Algeria registered a drop of significant transition and unique of its kind, After it was close to 30% in the late nineties it is now (2011) is about 9,9% according to estimates by the International Monetary Fund FMI, something that makes us wonder about the role of employment policy to tackle unemployment in Algeria, especially in the beginning of the third millennium?.

الكلمات الدالة: إستراتيجية التشغيل، سياسية التشغيل، البطالة، معالجة البطالة

**مداخلة بعنوان: إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**

مقدمة:

تعاني جل اقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، خاصة في الدول النامية والتي من بينها الجزائر، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الإقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، وبالتالي استغلال هذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة، إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، وقد عرفت مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية تراجعا كبيرا لحصيلة التشغيل، بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المصرفية وما صاحبها من حل وخوصصة جل وحدات القطاع العام، وفي ظل هذه المتغيرات عملت الجزائر على تبني جملة من الإجراءات للحد من البطالة وما يتبعها من آثار سلبية تؤثر على الفرد، المجتمع والدولة في آن واحد.

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية ورقتنا البحثية كما يلي:

**ما هــو دور سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر؟**

**أو بصيغة أخرى هل نجحت إستراتيجية التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟**

 وللإجابة على هذه الإشكالية إرتاينا أن نقسم هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من المحاور نلخصها فيما يلي:

**المحور الأول: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل**

**المحور الثاني: سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة والتشغيل**

**المحور الثاني: البطالة والتشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي**

**المحور الرابع: أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر**

**المحور الأول: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل**

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الإقتصادية، أما البطالة فهي عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وقد انتقل الاهتمام لمجال التشغيل في الجزائر في ضوء الإختلالات التي عرفها ومزال يعرفها سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

في هذا المحور سوف نحاول الوقوف على مفهوم التشغيل وعلاقته بالتنمية الإقتصادية، ثم التعرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولت موضوع البطالة، في محاولة لتفسيرها بالتمييز بين مختلف أنواعها مع التركيز على النوع الأكثر انتشارا في بلادنا، فإن ذلك سيساعد على تقديم العلاج المناسب.

**النظرة الإقتصادية للعمل، البطالة والتشغيل:** يعتبر التشغيل أو العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، وأن يكون جديرا بهذا التكليف الإلهي، كما أنه يعد مصدرا لكل إنتاج وثروة. فبواسطته أقام الإنسان علاقاته الإجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة من أهمها: التشغيل، البطالة،العدالة الإجتماعية...الخ [[2]](#endnote-3)

1. **مفهوم التشغيل وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:**  لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها. كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل ولقد حدد (Marc Oliver) مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

 « استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل. وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل. وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن»

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل[[3]](#endnote-4)

1. **مفهوم البطالة وفقا لأهم الأفكار الاقتصادية:** تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات دول العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم على مر الأزمنة. ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها، وسنقوم بعرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز في النقاط التالية[[4]](#endnote-5):
* **تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية:** يتحقق التوازن وفق هذه النظرية نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة. ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.
* **النظريات النقدية في تفسير البطالة:**  يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود.إضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية. وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلهم، ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في:« عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق»
* **التفسير التكنولوجي للبطالة:** يتمثل هذا التفسير أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، و ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج. ويرى أصحاب هذه النظرية أن : «التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي».

ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة خارج المحروقات، وكذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل،إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات في المجتمع، وفي كافة الأنشطة الإقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية والاتصالات...الخ

* **نظرية البطالة الهيكلية:** ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية والخدماتية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم توافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أمها:
* عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر؛
* الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال لمهن معينة؛
* عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بتلك المهن التي فيها الفائض.

**المحور الثاني: سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة والتشغيل**

من أهم دواعي الإصلاح الإقتصادي التي قامت به الجزائر، الضغوط التي كان يعاني منه اقتصادها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وتتمثل في العجز المتواصل في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة. والتراجع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع النمو في الإنتاج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى عوامل النمو الديمغرافي، ونقص التشغيل واستشراء البطالة بأنواعها.وكان هذا كنتيجة حتمية لانخفاض أسعار المحرقات التي كانت تمول بها الجزائر مخططاتها التنموية.

سنتناول في هذا المحور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة جوانب أساسية، ترتبط بمحتوى السياسات والبرامج المطبقة، والتي ترتكز على طبيعة الملكية وعلى شكل التبادل التجاري فيما يلي[[5]](#endnote-6):

1. **مفهوم الإصلاح الإقتصادي وعلاقته بالبطالة:** يرتبط تعريف الإصلاح الإقتصادي بالهدف الأساسي له، والمرتكز على زيادة معدلات النمو الإقتصادي وما يتبعه من زيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي وهذا بالإعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق المناخ الملائم للاستثمار القادر على تحرير القدرات التنافسية في السوق الوطنية والعالمية. فحسب أدبيات صندوق النقد الدولي: « تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وإزالة المعوقات، وهذا من شأنه زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية».

عموما فالإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من اختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة، في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر، من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، والعمل على معالجة عجز الموازنات العامة للدولة عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1. **سياسة الخوصصة وإصلاح القطاع العام:** لقد أثبتت التجربة التنموية التي انتهجتها الجزائر أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند إليه مقارنة بالأهداف والنتائج المرجوة منه، وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بسوء التسيير، الفساد الإداري، انخفاض معدلات المردودية والضغوطات اجتماعية التي تتحملها الدولة...الخ. وبالرغم من محاولات إصلاح هذا القطاع إلا أن لم يصل إلى الأهداف المسطرة.

تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقود من إدراة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة.وتستعمل أيضا للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتحقيق الترجيح لحجم ودور القطاع الخاص في الإقتصاد، كأهم دعامة لاقتصاد السوق، وعملا لترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤنسات الإقتصادية ومختلف النشاطات انطلاقا من دور رأسمال الخاص في تحسين أدارة و حوكمة هذه النشاطات. وعليه فإن الخوصصة ليست غاية وإنما وسيلة للوصول إلى الأفضل، ولا يعني توسيع قاعدة الملكية الاستغناء عن القطاع العام أو الحد من دوره، وإنما تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتوجيهها لخدمة مشاريع تنموية تراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى أعلى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن....إلا أن السؤال المطروح هل أن مبدأ الخوصصة الذي يطبق في الدول المتقدمة هو نفسه المقترح أو المفروض على الجزائر؟.

1. **مدى تأثير الإصلاح الاقتصادي على البطالة:** ما يهمنا في هذا السياق هو مدى تأثير الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل والبطالة. وبهذا الخصوص يمكن استعراض نموذج الترشيد الكمي، حيث تفترض هذه الصياغة جمود الأجور النقدية في الاقتصاد على نحو يؤدي إلى وجود نسبة من البطالة السافرة لقوة العمل، فضلا عن افتراض جمود أسعار السلع المحلية مما يعني بالضرورة صعوبة استعادة الاقتصاد توازنه بالإعتماد على تغيرات الأجور والأسعار، نظرا لجمودها في مدى القصير.وبالتالي ضرورة حدوث نوع من الترشيد الكمي لاستعادة التوازن. وخلاصة القول فإن لآثار الإصلاح الاقتصادي وفقا لهذا النموذج ايجابية على مستوى التشغيل حيث تنخفض معدلات البطالة (وهو ما وقع في الجزائر)، أما المتعطلون فسوف يتم استيعابهم في قطاع سلع التجارة الدولية، وبالتالي سوف يطرأ تحسن على مستوى معيشتهم.

نستنتج من خلال هذا النموذج أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تعتمدها المؤسسات التمويلية الدولية في مضمونها وطبيعتها، برامج موجهة لمعالجة المشكلات المالية والخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول التي تطبقها، دون مراعاة الجانب الاجتماعي بدرجة كافية، فالتكلفة الاجتماعية لهذه البرامج يصعب تحملها في المدى الطويل، كما حدث في الجزائر حيث تم رفع الدعم عن كافة المواد الأساسية ولم يتبقى سوى مادتين أساسيتين (الخبز والحليب).

**المحور الثاني: البطالة والتشغيل في إطار إصلاحات التعديل الهيكلي**

تتم الإصلاحات الإقتصادية من خلال سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، إذ تسعى الأولى إلى استعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي في المدى القصير.بينما تهدف الثانية إلى جعلها طويلة المدى من خلال التأثير على شروط العرض، ورفع قدرة تلاؤم الاقتصاد مع الصدمات الخارجية، خاصة من حيث مصادر التمويل ، ويتم ذلك من خلال تحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الموجه إلى السوق الحر[[6]](#endnote-7):

1. **سياسة التعديل الهيكلي:** تعكس هذه برامج طويلة ومتوسطة المدى، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادية، كما تهدف أيضا إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.
2. **السياسات الاجتماعية:** لقد أثبتت التجربة التي قامت بها الجزائر من خلال تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا لأقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح، للتخفيض من الآثار السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل والشباب الخريجين من المعاهد والجامعات ومراكز التكوين، فنجد إنشاء مؤسسات اجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية في ظل برامج تحضيرية لإعادة تـأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة لاستيعاب القوة العاملة الفائضة الحالية والجديدة.
3. **تحرير التجارة الخارجية:** يعد تحرير التجارة الخارجية محور برنامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع لعالمية، عن طريق تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري، كما تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك عملية النمو لما تحققه من إضافات مالية (الرسوم الجمركية مثلا)، وتعتبر أيضا على أنها إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للجزائر...هذا كله يقودنا إلى التساؤل التالي: ما هو تـــأثير تحرير التجارة الخارجية على البطالة؟

تدخلت الجزائر في تجارتها الخارجية قصد حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية بصورة أساسية، نظرا لما تتمتع به هذه الصناعات في الدول الأخرى من أسعار منخفضة سبيا وجودة أعلى وتطور مستمر.وقد كان التدخل الحكومي في التجارة الخارجية متمثلا في الموانع الجمركية وغير الجمركية، الأمر الذي نتج عنه آثار اقتصادية على حماية الصناعات الوطنية، وبالتالي حماية العمالة الوطنية والحفاظ على استقرار معدلات التوظيف. ذلك أن حسم المنافسة في صالح المؤسسات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى خروج الصناعة المحلية من المنافسة، ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج والعمل وزيادة معدلات البطالة.

1. **تطور سوق العمل في الجزائر:** لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرا في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر،إذ شهدت تحسنا كبيرا في المرحلة الأولى (2000-2007) بسب إنعاش الإستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له، إلا أنه عرف ركودا في بداية المرحلة الثانية (2008-2009) نظرا لكثرة طالبي الشغل من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 2003-2011 تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك:

الشكل رقم (1): نسبة البطالة بين الجزائر للفترة بين [2003-2011][[7]](#endnote-8)



الجدول رقم (1): نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [2003-2011][[8]](#endnote-9)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **Année** | **Taux de chômage** | **Rang** | **Changement** | **Date de l'information** |
| 2003 | 31,00 % | 23 |   | 2002 est. |
| 2004 | 26,20 % | 32 | -15,48 % | 2003 est. |
| 2005 | 25,40 % | 160 | -3,05 % | 2004 est. |
| 2006 | 17,10 % | 147 | -32,68 % | 2005 est. |
| 2007 | 15,70 % | 150 | -8,19 % | 2006 est. |
| 2008 | 11,80 % | 132 | -24,84 % | 2007 est. |
| 2009 | 12,50 % | 137 | 5,93 % | 2008 est. |
| 2010 | 10,20 % | 116 | -18,40 % | 2009 est. |
| 2011 | 9,90 % | 108 | -2,94 % | 2010 est |

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول ما يلي:

* انخفاض كبير لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين 2003-2007 نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل سنأتي على ذكرها في المحور الأخير
* استقرار معدل البطالة بين 12% و10% للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالقرن الماضي.

**المحور الرابع: أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر**

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطنية للتأمين عن البطالة). وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة بالنسبة للثانية حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة. إن أجهزة التشغيل متعددة، حيث سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم هذه الأجهزة (المرتبطة بوزارة العمل) والتي يمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر.

**التقديم العام لأجهزة الشغل:** هناك العديد من أجهزة الشغل من بينها[[9]](#endnote-10)

* **الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:** من أهم الأجهزة التابعة لها
* **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**
* **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**
* **الوكالة الوطنية للتشغيل**
* **الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن وغيرها من الوزارات:** تهتم في الغالب بالمساعدة الإجتماعية للعاطلين عن العمل والمعوزين لذلك سنكتفي بالأجهزة التابعة لوزارة العمل والضمان الإجتماعي.
1. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعه من[[10]](#endnote-11):

\*  مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).

\*  امتيازات جبائية ( الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).

\*  الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

* تدعم و تقدم الإست شارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.
* تسير، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
* تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
* تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات.
* تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.
* **تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**
* تبنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طريقة تنظيم تتوافق مع مهمتها الخاصة بمرافقة الشباب أصحاب المشاريع ضمن محيطهم الإقتصادي و الاجتماعي.
* يرتكز التنظيم على المرافقة و يشجع المبادرة المحلية.
* تسعى المديرية العامة إلى تنمية النشاطات فيما يخص هندسة مسارات و مناهج المرافقة و التكوين.
* على المستوى المحلي، تتولى الفروع الموجودة على مستوى كل ولاية تنفيذ الجهاز و التي تضم ملحقات في بعض المناطق.
* **برنامج عقود ما قبل التشغيل:** تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي 234-96 المؤرخ في 02/07/1996 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 295-96 الذي يحدد وظيفة وكالة (ANSEJ)، من خلا تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل. أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
1. **بالنسبة للشباب البطال:** أهم هدف هو محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين قصير المدى (ثلاثة سنوات للتقني السامي) أو طويل المدى (4أو5 سنوات لليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، بتمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية للولوج لسوق العمل، مع إمكانية زيادة توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPE).
2. **بالنسبة للمؤسسات المستخدمة أو المستقبلة:** من بين أهم الأهداف المرجوة من تطبيق هذه السياسة التشغيلية بالنسبة للمؤسسات المستخدمة نجد:
* خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الإجتماعية؛
* تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.
1. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناسب تتمثل أهم نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل ، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية[[11]](#endnote-12):
* دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.
* الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل .
* المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي
أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الإستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000دج و1.000.000 دج ،بمساهمة شخصية بـ 1% أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998 و يبلغ عددها حاليا 49.
1. **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** أنشأت في سبتمبر من سنة 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل ( الطلب ، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل. ونشير إلى أنه تم أنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة[[12]](#endnote-13).

**الخــــاتمة:**

إن تسيير القطاع العمومي في الجزائر، اعتمد في بادئ الأمر على سياسة التخطيط المركزي التي انتهجتها السلطات العمومية منذ الاستقلال، لهذا فقد أبرز فشله في جميع المجالات، بالتالي بدأت الدولة في التفكير في إعطاء روح و حيوية للإرادة التي نتجت آنذاك من أجل تنمية قدرات و كفاءات المسيرين في القطاع العمومي، الذي كان يعتمد بالدرجة الكبيرة على العوائد المحققة من البترول. ولهذا انتهجت الدولة سياسة الإصلاحات من أجل العمل على التطبيق الفعلي لتقوية روح الإرادة والمبادرة لدى الأفراد، و تم هذا من خلال إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية أي تقسيمها إلى مؤسسات فرعية من أجل التخفيف من عبء الدولة أي تغيير دورها من دور الدولة المسيرة إلى الدولة المراقبة لكن هذه الفكرة لم تحقق النجاح المرغوب فيه، مما أدى بالدولة إلى السير في نهج جديد يتمثل في إعطاء المؤسسات العمومية الاستقلالية من أجل دعم قدرات الأفراد وتشجيع مبادراتهم، إلا أنها باءت بالفشل، ذلك أن الدولة لم تعمل على التطبيق الميداني لهذه الإصلاحات، مما شكل عائقا في الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

فالجزائر قد سلكت كل هذه السبل قصد تخفيف حدة البطالة لكن الإشكالية تكمن في مدى دقة ومصداقية تنفيذها، وهل أن الأموال التي تخصصها الدولة لهذا الغرض تصرف في مواضعها؟ وهل أن القائمين عليها لهم ما يلزم من التكوين والخبرة والنزاهة لتحقيق هذا الغرض؟ وهل توجد أجهزة مراقبة تراقب تنفيذ هذه الإجراءات؟ وهل أن الرادع القانوني لكل من يخالفها كاف لعدم تكرارها في المستقبل؟

كل هذه الأسئلة إذا وجدت لها أجوبة فعندها يمكن تبني سياسة تشغيل واعدة، بإمكانها أن توسع أدوات التدخل لتنظيم سوق العمل وتسييره بشكل يسمح بالاقتراب في حالة التوازن قدر الإمكان، مثل الإعفاءات من الاشتراكات اجتماعية، عقود التأهيـل

فبعد طرح كل هذه التساؤلات يبقى الفشل دائما هو المسيطر على هذه الإصلاحات، مما استلزم على الدولة إعادة النظر من جديد في سياستها من أجل تغييرها و جعلها أكثر فعالية وعقلانية، و من هذا ظهر ما يعرف بالقطاع الخاص أو خوصصة القطاع العام هذا المنظور تعددت مفاهيمه وتنوعت حسب طبيعة كل نشاط وكل مؤسسة عمومية تريد تطبيق هذا النظام.

اعتمادا على ما سبق فإن آفاق التشغيل في الجزائر تراهن في المقام الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب شغل جديدة غير مكلفة بالنسبة للدولة، شريطة أن تكون هذه اليد العالمة مؤهلة ومدربة وهذا ما يبحث عنه القطاع الخاص، في المقابل تعمل الدولة على توجيهيه ومساعدته لأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض والامتيازات الضريبية....الخ

* **النتائج الإقتراحات والتوصيات:**
* **النتائج:** من خلال ورقتنا البحثية هذه توصلنا إلى بعض نتائج سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية والتي نوجزها فيما يلي:
* فشل السياسات والإستراتيجيات المطبقة في تسيير القطاع العمومي الاقتصادي نظرا لتدهور الأوضاع في المؤسسات العمومية الإقتصادية لكونها تملك وسائل معتبرة لتنمية مشاريعها كان من الضروري إيجاد أسباب هذا التدهور ومن ثمة العمل على تأهيل القطاع العمومي عن طريق إحلال آليات و استراتيجيات تساهم في تقوية نمو المؤسسات العمومية و تطويرها.
* التشريع و التنظيم الجزائري بحكم الأنظمة السياسية التي مر بها، يتميز بنوع من الثبات فيما يخص الاستثمار وأيضا بسبب تدهور الوضعية الأمنية، فقد كانت الجزائر آخر الدول المغاربية التي سنة 1995 لكن و مع دعم (APSI) فتحت أبواب الاستثمار فقد تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمار الإصلاحات فقد بدأت هذه القوانين تتجه نحو الإستقرار و بدأ التفكير في الشراكة الأجنبية.
* تتحمل المؤسسات أعباء اجتماعية ضخمة على حساب تطورها و توسعها مثل:
* الخدمات المجانية – فائض التوظيف...الخ، بالإضافة إلى وجود صعوبات في طرق التسيير تعود إلى إيديولوجية المسيرين و ثقافتهم و نقص خبراتهم و كفاءاتهم.
* الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات العمومية الاقتصادية، و كل مراحلها تشهد دائما التصادم مع مفهوم البيروقراطية، كما شهدت أيضا عدم التطبيق الفعلي لهذه القوانين في الميدان العملي.
* **الإقتراحات والتوصيات:** بعد معالجتنا لهذا الموضوع والتوصل على أن سياسة أجهزة الشغل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدل البطالة ، وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال السنوات القليلة الماضية في ظل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استند أساسا إلى الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الاقتصاد، يمكن القول أن البطالة في الجزائر هي في حالة تراجع وهذا شيء إيجابي، لكن مع ذلك النشاطات غير الرسمية هي في حالة تزايد. لهذا لابد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل التوصيات التالية:
* على السلطات المسئولة أن توفر الأرضية الطبيعية بغية الوصول إلى إجماع حول المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تخص المجتمع الجزائري برمته، ويكون هذا الإجماع نابعا من احتكاك الأفكار والمنافسة بشتى صورها وأشكالها.
* ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.
* ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاع فكري وابتكاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

**المـــراجع:**

1. <http://www.algerie360.com/algerie/le-fmi-conforte-lalgerie-le-taux-de-chomage-atteindrait-moins-de-10-en-2011/> (consulté le 24 /05/2011). [↑](#endnote-ref-2)
2. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة...والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص: 15. [↑](#endnote-ref-3)
3. محمد نبيل جامع، البطالة: قنبلة موقوتة، فك شفرتها، وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص :35. [↑](#endnote-ref-4)
4. صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص: 120- 125. [↑](#endnote-ref-5)
5. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد: من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010، ص ص : 79 -98 [↑](#endnote-ref-6)
6. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 212-220. [↑](#endnote-ref-7)
7. http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux\_de\_chomage.html (consulté le 24 /05/2011). [↑](#endnote-ref-8)
8. <http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html> (consulté le 24 /05/2011). [↑](#endnote-ref-9)
9. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،مذكرة ماجستير غير منشورة، 2005، ص : [↑](#endnote-ref-10)
10. <http://www.ansej.org.dz/> (consulté le 24 /05/2011). [↑](#endnote-ref-11)
11. <http://www.cnac.dz/> (consulté le 24 /05/2011). [↑](#endnote-ref-12)
12. <http://www.anem.dz/> (consulté le 19 /07/2011). [↑](#endnote-ref-13)